الذي وضع قيد هذه الورقات **طرقه** اي طريقه **على سبيل الاجمال** كطلق الامر
والنهي وفعل النبي صلى الله عليه وسلم والاجماع والقياس والاستصحاب
من حيث البحث عن اولها بانه للوجوب والثاني بانه للندب والباقي بانه حجج
وغير ذلك مما سيأتي مع ما يتعلق به بخلاف **طرقه على سبيل التفصيل** نحو
اقيموا الصلوة ولا تقربوا الزنا وصلاته صلى الله عليه وسلم المكتوبة كما اخرجه
الشيخان والاجماع على ان لبث الابن السدس مع بنت الصلب حيث لا عصب
لها وقياس الارز على البر في امتناع بيع بعضه ببعض الا مثلا بمثل
يدا بيد كما رواه مسلم واصحاب الطهارة لمن شك في بقائها فليت من
اصول الفقه وان ذكر بعضها في كتبه تمثيلا **وكيفية الاستدلال بها** اي طرق الفقه
من حيث تفصيلها عند تعارضها لكونها ظنية من تقديم الخاص على العام والمقيد
وغير ذلك **وكيفية الاستدلال بها** اي صفات من يستدل بها وهو المجتهد
فهذه الثلاثة هي الفن المسمى باصول الفقه **لتوقف الفقه عليه** **وابواب اصول الفقه**
اقسام الكلام والامر والنهي والعام والخاص ويذكر فيه المطلق والمقيد
والمجمل والمبين والظاهر والمشترك وفي بعض النسخ والمؤول وسيأتي
والافعال والناسخ والمنسوخ والاجماع والاخبار والقياس والحظر والاباحة
وترتيب الادلة وصفة المفتي والمستفتي واحكام المجتهد من فاما
اقسام الكلام فاقل ما يتركب منه قسم الكلام ثمان نحو زيد قائم **واسم**
وفعل نحو قائم زيد **او فعل وحرف** نحو ما قام ابنته بعضهم **ولم يعد الظهير** في قام
الراجع الى زيد مثلا لعدم ظهوره والمجموع على عده كلمة **او اسم وحرف**
وذلك في انه لخير بار بد وان كان المعنى ادعو او انادي زيدا **والكلام ينقسم**
الى امر وهي نحو قم ولا تفعل **وخبر** نحو جاء زيد **او استخبار** وهو الاستفهام
نحو هل قام زيد فيقال نعم او لا **وينقسم ايضا الى قسم** نحو الا ليت الشباب يعود
يوما **وعرض** نحو الا تنزل عندنا **وقسم** نحو والله لا فعلن كذا **ومن وجه آخر**
ينقسم الى حقيقة ومجاز فالحقيقة ما بقي فالاستعمال **على موضوعه وقيل**
ما يستعمل فيما اصطلح عليه من المخاطبة فان لم يبق على موضوعه كالصلوة

في الهيئة المخصوصة فانه لم يبق على موضوعه اللغوي وهو الدعاء بخير والبراءة
لذات الاربع كالحمار فانه لم يبق على موضوعه وهو كل ما يدب على الارض **والمجاز**
ما لم يجز اي تعد **به عن موضوعه** هذا على المعنى الاول للحقيقة وعلى الثاني
هو ما يستعمل في غير ما اصطلح عليه من المخاطبة **والحقيقة اما لغوية** بان وضعها
اهل اللغة كالاسد للحيوان المفترس **واما شرعية** بان وضعها الشارع كالصلوة
للعبادة المخصوصة **واما عرفية** بان وضعها اهل العرف عام كالدابة لذات
الاربع كالحمار وهي لغة لكل ما يدب على الارض او الخاص كالفاعل للاسم المعروف
عند النحاة وهذا التقسيم ماش على التعريف الثاني للحقيقة دون الاول القاصر
على اللغوية **والمجاز اما ان يكون بزيادة او نقصان او نقل او استعارة فالمجاز**
بالزيادة مثل قوله ليس كمثله شيء فالكاف زيدت والا لاهي بمعنى مثل فيكون له تعالى
مثل وهو محال والمقصد نفي الكلام نفيه **والمجاز بالنقصان** مثل قوله **واسئل القرية**
اي اهل القرية وقرب صدق تعريف المجاز على ما ذكر بانه استعمل في مثل المثل
في نفي المثل وسؤال القرية في سؤال اهلها **والمجاز بالنقل كالغائط فيما خرج من ذكر**
او انسان نقل اليه عن حقيقته وهو المكان المطمئن يقضي فيه الحاجة بحيث لا يتبادر من
عرفا الا الى الخارج **والمجاز بالاستعارة** كقوله تعالى **جدارا يريد ان ينقض**
اي يسقط فشبه مثله الى السقوط بارادة السقوط التي هي صفة الحي دون
الجماد **والمجاز المبني على التشبيه** يسما استعارة **والامر استدعاء الفعل بالقول**
ممن هو دونه **على سبيل الوجوب** فان كان الاستدعاء من المساوي سمي التماسا
او من الاعلى سمي سؤالا ان لم يكن على سبيل الوجوب بان جوز الترك فظاهره
انه ليس بامر اي في الحقيقة **وصيغة الدالة عليه افعل** نحو اضربه واكرمه واشربه
وهي **عند الاطلاق والتجرد عن القرينة** الصارفة عن طلب الفعل **تحمل عليه**
اي على الوجوب نحو واقيموا الصلوة **الا ما دل الدليل على ان المراد منه الندب**
او الاباحة فيحمل عليه اي على الندب او الاباحة مثال الندب فكاتبوهم ان علمتم
فيهم خيرا ومثال الاباحة واذا حللتم فاصطادوا وقد اجمعوا على علم الوجوب
للكتابة والاصطياد **ولا يقتضي التكرار على الصحيح** لان ما قصر من تحصيل

الحاء

الهيئة المخصوصة